سياسات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : المعوقات والآليات

أ. م. د. اسراء علاء الدين نوري — **ا.م. د. فلاح مبارك بردان**

كلية العلوم السياسية — **مركز الدراسات الاستراتيجية**

جامعة النهرين — **جامعة الانبار**

تتعرض العديد من الدول التي تتميز بتنوعاتها الاثنية والقومية والدينية المتعددة الى ازمات ومشاكل لا حصر لها، تركت اثارها السلبية على علاقاتها الداخلية، واضفت علاقاتها الخارجية نوعاً من الارباك والتعثر، وهذا ينطبق على المشهد العراقي المعاصر، الذي يعاني من اختلالات سياسية ومجتمعية ودينية وثقافية وفكرية خطيرة، اشرت على وجود بوادر ازمة حقيقية اخذت تخر النسيج الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي، إذ تسود لغة الاحتراب ومنطق العنف وفتوى التكفير وروح الاقصاء وسياسة التهجير القسري ... الخ.

إذ تشهد الساحة العراقية اليوم تحدياً جديداً يعادل في خطورته كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عدة عقود ومن شتى المجالات الإقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماء الطائفي، وتغييب الولاء الوطني وروح المواطنة .

ولم يكن العراق بحاجة إلى التعايش السلمي في تاريخه المعاصر، مثلما هو بحاجة إليه اليوم، وبسبب ما آلت إليه الاوضاع بعد عام ٢٠٠٣ من نتائج وخيمة الأثر، أهمها تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، وإثارة مكوناته الطبيعية عن قصد وتعمد بشتى السبل، حتى صار الحديث عن تركيبة المجتمع العراقي فيه شيء من الاستهجان، أو كأن تركيبته التي عرفها منذ مئات السنين، طارئة عليه، أو تكونت بفعل فاعل، مختزلة في الوقت نفسه تاريخ العراق عبر مختلف العصور، في بضعة سنوات يراد من خلالها التأسيس لواقع جديد لم يألفه المجتمع العراقي .

اشكالية البحث شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحدياً جديداً تمثل بتغليب الانتماءات الفرعية، الطائفية، والعرقية والدينية، والمذهبية على الانتماء الوطني مما يؤدي الى تغييب التعايش السلمي. فالتعايش السلمي من شأنه ان يعمل على صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء الاول فيها للوطن وليس للقبيلة او العشيرة او الطائفة ... الخ، وهذا بدوره يسهم في تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الانتماءات الفرعية الاخرى. وتتضمن اشكالية البحث الاجابة على عدة اسئلة، منها:

١. ما هو التعايش السلمي؟ كيف يمكن فهم التعايش السلمي؟
٢. هل عرف العراق عبر تأريخه الطويل تعايشاً سلمياً بين مكوناته المختلفة؟
٣. ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق تعايش سلمي حقيقي ما بين مكونات المجتمع العراقي؟
٤. كيف يمكن ان نطبق التعايش السلمي في العراق؟
٥. ما هي الآليات المناسبة الكفيلة بتحقيق تعايش سلمي حقيقي؟

أهمية البحث: يطرح البحث مبدأ التعايش السلمي ليكون حجر الزاوية في عملية التحول الديمقراطي، فأصبح الوضع العراقي يثير العديد من التساؤلات حول حقيقة وجود تعايش سلمي أصلاً في ظل الانفلات الأمني والانهيار السياسي وتلاشي هيبة القانون وانتشار الجريمة بكل أنواعها، وطغيان نوازع العنف والعدوان وانتشار الفساد السياسي والإداري والمالي في أغلب مرافق الدولة الرسمية .

فرضية البحث: ان التعايش السلمي ضرورة مجتمعية، لاسيما في المجتمعات المأزومة مثل المجتمع العراقي، وهذا التعايش واجه عقبات متعددة، وهناك امكانية لعودة التعايش اذا ما توافرت الاليات المناسبة التي تكفل الحقوق للجميع لإعادة الثقة المتبادلة ما بين جميع مكونات المجتمع العراقي ككل وترسيخ السلم والامن والديمقراطية والتنمية الشاملة.

هيكلية البحث: يتضمن البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، ثلاث محاور اساسية:

المحور الاول/ ماهية التعايش السلمي

المحور الثاني/ واقع التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المحور الثالث/ آليات ومعالجات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المحور الاول/ ماهية التعايش السلمي

والتعايش السلمي لا يقوم بين الدول فقط وانما بين الشعوب ايضاً وهنا تكمن الاهمية والضرورة معاً، اذ ان محرك السلم كحرك الحرب تماماً ليس علاقة دولة بدولة، وانما بصورة اعمق معناه علاقة لشعوب بعضها ببعض [١].

ان مصطلح التعايش يعني ((قيام تعاون بين دول العالم على اساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية، كما يعني اتفاق الطرفين على تنظيم وسائل العيش بينهما على وفق قاعدة يحددانهما مع تمهيد السبل المؤدية اليها)) [٢].

ويقصد بالتعايش السلمي ((تعلم العيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة مع الاخر، والسمة البارزة فيه وجود علاقة يعترف الاخر بوجوده، اذ لا يكفي ان يشعر الناس بانتمائهم للدولة، إلا اذا كانوا يشعرون بأن الاخرين ينتمون اليها، وكل هؤلاء الاخرين يشعرون بأن الجميع ينتمون إليها أيضاً، ومن ثم لابد من وجود ادراك مشترك بوجود الاخر، وان الاخر وجوده مقترن بوجودنا والعكس صحيح)) [٣].

والتعايش السلمي ((نموذج لاستئناف حياة منتجة آمنة ونظام اجتماعي يمكن للأفراد الذين انخرطوا في اعمال عدائية سابقة ضد بعضهم البعض ان يعيشوا ويعملوا معاً دون ان يدر احدهم الاخر)) [٤].

والتعايش السلمي يعني وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معين يقبل بعضها آراء البعض وتذوب الخلافات والاختلافات القائمة فيما بينها بعيداً عن مبدأ التسقيط والتهميش والتسلط والاحادية والقهر والعنف، عبر الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق تفكيره

---

[١] فرانسوا شاتليه، ايديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة: جوزيف عبد الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص٥ .

[٢] عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من اجل التعايش، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٠ .

[٣] د. وليد سالم محمد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، بحث مشارك في ندوة: سبل تعزيز التعايش السلمي والثقافة الوطنية في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٩٤ .

[٤] محمد عبد الجبار شبوط، خطوات في بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (١)، مركز وطن للدراسات، بغداد، شباط ٢٠٠٧، ص٨٢ .

وسلوكه، اذ من الممكن تجاوز الخلافات الفكرية والسياسية والمجتمعية والايديولوجية متى ما تأسس على الاركان الصحيحة [١].

والتعايش السلمي من الناحية العملية ((إقامة علاقة بين اثنين او اكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش بتقارب يشمل اكثر مجرد العيش بجانب بعضهم البعض كما يشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون يمكن ان يمهد التعايش لتحقيق المصالحة على اساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح)) [٢].

ويمكن تصنيف التعايش السلمي الى عدة مستويات هي: [٣]

المستوى الاول/ المستوى السياسي والايديولوجي، يحمل معنى الحد من الصراعات العقائدية.

المستوى الثاني/ المستوى الاقتصادي، يحمل علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل الاقتصادية والتجارية.

المستوى الثالث/ المستوى الديني والثقافي والحضاري، ويشمل معنى التعايش الديني او التعايش الحضاري، على مستوى الافراد داخل المجتمع الواحد وبين الشعوب والمجتمعات الانسانية.

المستوى الرابع/ المستوى الاجتماعي، الذي يشمل معيشة جماعات مع بعضها البعض او في نفس الوقت، اذ يتجه التعايش الى الانصهار والاندماج، بحيث يزول بعضها وبذوب في الاخر.

المحور الثاني/ واقع التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تشهد الساحة العراقية تحدياً جديداً يعادل في خطورته وابعاده كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عقود عديدة ومن شتى المجالات الاقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماءات الفرعية والطائفية والعرقية والدينية والمذهبية على الانتماء الوطني، مما يؤدي الى تغييب الوحدة الوطنية، ويجعل العراق بأمس الحاجة الى اعادة بناء الوحدة الوطنية وتأسيس

---

[١] د. طه حميد حسن العنبكي، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر جامعة جمجمال/ السليمانية، ٢٠١١، ص١٣٤ .

[٢] محمد عبد الجبار شبوط، مصدر سبق ذكره، ص٨٢ .

[٣] حسقيل قوجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، الحوار المتمدن، العدد (١٦١٢)، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦، الانترنيت: www.ahewar.org

وينظر: فوزي فاضل الزفزاف، التعايش السلمي الايجابي البناء في مجتمع متعدد، مجلة التواصل، السنة الخامسة، العدد (١٧)، العراق، ص٧٠ . وكذلك ينظر: عبد العزيز بن عثمان التويجري، مصدر سبق ذكره، ص٥٧ .

هوية وطنية عامة تكون بمثابة المرجعية لجميع أطيافه ويتيح لها فرصة الارتقاء بوعيها الى مستوى ادراك ولائها الوطني الموحد.

إذ يتسم العراق بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزع العراقيون بين العرب والكورد والتركمان والاشوريين، وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحين وبعض الاقليات الدينية مثل (الصابئة والايزيدية) وطيلة عقود من السنين تعايش العراقيين في ظل هذه التعددية، وهذا التعدد هو من صنع التاريخ والجغرافية، وكان مدعاة للوحدة والتآخي والانسجام.

ويعاني التعايش السلمي في العراق من اشكالية مفصلية تتعلق بالتعايش السياسي اكثر مما تتعلق بالتعايش المجتمعي، إذ ان الانفلات الصارخ والحاد للهويات الفرعية بعد عام ٢٠٠٣، لا يمكن ان نعزوه لعدم وجود التعايش مجتمعياً بقدر ما يمكن ان نعزوه لعدم وجود التعايش السياسي من ناحية ولعدم تحقيق الاندماج الحقيقي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي من جهة، على الرغم من ان التعايش الثقافي والاجتماعي في العراق موجود منذ زمن بعيد، الا ان ما يفتقر اليه العراق هو التعايش السياسي [١].

وقاد الاحتلال الاميركي ٢٠٠٣ – ٢٠١١ إلى بروز فراغ قيمي يعمل على بلورة نظام قيمي جديد في البيئة العراقية، عن طريق ما تعرض إليه المجتمع العراقي من مخاطر واهتزازات لا تحمد عقباها نتيجة لاهتزاز النظام القيمي الموحد على ضوء المشاهد المؤلمة في مدة الاحتلال، وما زالت مستمرة من تعميق الطائفية [٢]، إذ إن المواطن العراقي بدأ يشهد مجموعة قيم لم تكن مألوفة لديه، إذ برزت حالة الاحتقان السياسي والطائفي بكونه ظاهرة غريبة عن المنظومة القيمية العراقية، إذ لم تشهد قبل عام ٢٠٠٣ بروز للمكونات السابقة للدولة والمتمثلة بالطائفية والمذهبية والتخندق ضمنها وطرح المشروع التقسيمي الفيدرالي للعراق ومسائل طرح أعلام بدل العلم العراقي الموحد. وعليه فإن الاحتلال الامريكي، افرز تداعيات سلبية طالت منظومة القيم والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية، واوجدت معايير جديدة زاحمت القيم الايجابية واصبحت تشكل مكان الصدارة والتي تعكس منظومة القيم الامريكية التي تعمل الولايات المتحدة الاميركية لتعميمها على العالم (بأخلاق وقيم الامركة)، القائمة على القتل والتدمير وما جرى في سجن أبو غريب ليس حالة شاذة كما يريد أن يصورها البعض من الأمريكيين بل جزء من

---

[١] د. وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٠١ .

[٢] ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم الى الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ – ٣ تشرين الاول ٢٠٠٩، ص ص٣ – ٤ .

المنظومة القيمية للولايات المتحدة الاميركية [١]. وغيرها من الحوادث والاعتقالات والقتل على الهوية والطائفية واهانة الفرد العراقي، كل هذا ادى الى تخندق وانضواء افراد من المجتمع العراقي الذين يشعرون بأن حقهم مسلوب تحت مسميات وجماعات ارهابية تعمل ضد النظام السياسي الذي تعده صورة واداة عن الادارة الاميركية في العراق. كل هذه العوامل وغيرها قادت وتقود الى توترات وصدامات واحتمال نشوب حروب تقوم على العصبية، فضلاً عن تكريس الانقسام الاجتماعي مما يشكل تهديداً خطيراً للوطن والمواطن [٢].

وتمثلت مظاهر عدم التعايش السلمي بوقوع حادثة تفجير الامامين العسكريين (ع) في شباط ٢٠٠٦، والتي كانت بمثابة الشرارة التي اشعلت فتيل الحرب الطائفية بين ابناء المجتمع العراقي، اللذين عاشوا في تلك المرحلة حالة من الاقتتال الطائفي، فعمليات القتل اضحت تجري على الهوية والاسم، مع ضعف الاجهزة الامنية التي كانت امكانياتها في التسليح متدنية قياساً بما تمتلكه القوى الارهابية والجماعات المسلحة، فضلاً عن المحاصصة الطائفية في العملية السياسية، مما دفع بالكثير من العوائل العراقية للهجرة الى مناطق اخرى داخل البلد او خارجه[٣].

ويعد العامل الثقافي وطبيعة الشخصية العراقية والظروف التي عاشها تحت ثقل البطالة واضطراب القاعدة المعيشية والحرمان، وتغول الهويات الفرعية جعل الفرد العراقي يحتمي بالطائفة بوصفها الملاذ الامن له، بدلاً من الواقع المتأزم، واستفحال الذهنية المائلة للتطرف، فقد كشفت احداث ما بعد ٢٠٠٣ عن ازمة مجتمعية عميقة يعيشها المجتمع العراقي سرعان ما تمخضت عن انفجار طائفي عم العراق بأكمله.

وان عدم التكامل المجتمعي في العراق، يجعل المجتمع اكثر تهيئاً لوقوع اعمال العنف، نتيجة تعثر النظام الحاكم في تقديم حلول لمشكلة عدم التكامل المجتمعي، فإن هذا يكرس لدى الاقليات تبريراً معنوياً جاهزاً لممارسة العنف، الذي يتمثل في الشعور بالاضطهاد، ويفسح المجال امام بعض الاطراف الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية فيها، من خلال تقديم المساندة ودعم بعض الاقليات التي تمارس العنف، وهذا يؤدي الى زيادة تكرارات احداث العنف وزيادة درجة

---

[١] عبد الرزاق الحسيني، التنوع الديني والقومي في العراق، أوراق ديمقراطية، العدد (٢)، حزيران ٢٠٠٥، ص١٤.

[٢] كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط١، دار التنوير، بيروت/ لبنان، ٢٠١١، ص٢١ .

[٣] مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ص٩٨ – ٩٩ .

شدتها[١]، كما تمارس التنظيمات السياسية كالأحزاب والجمعيات والاتحادات دوراً مهماً في الشحن الايديولوجي ونشر الوعي بين افراد الاقليات، وهذه التنظيمات تعبر عن الاقليات التي تعد من العوامل المهمة التي تمكنها من ممارسة الارهاب والعنف، وان تواجد الاقليات القومية في النظام او البلد الواحد يؤدي في كثير من الاحيان الى عدم انسجام المجتمع السياسي الواحد ومن ثم عدم الاستقرار السياسي[٢]. وان عدم التجانس الثقافي والانقسامات الثقافية داخل المجتمع الواحد، تؤدي الى التفكك وانعدام التوازن في تكوينه، مما يؤثر في توحيد افراده وتفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم، لذا فأن التجانس الثقافي يعد مستلزماً ضرورياً لتحقيق التلاحم الوطني الذي يؤدي بالضرورة الى تحقيق الاستقرار السياسي، وكذا تتشكل مسألة التعدد العنصري والقومي والقبلي والثقافي عقبة كبيرة امام الوحدة الوطنية، مما يؤثر في الاستقرار السياسي والذي ينتج نظام سياسي ضعيف، فكلما اشتدت وازدادت اسباب التضاد في المجتمع الواحد، ادى ذلك الى ضعف النظام السياسي [٣]. وان التحولات الاجتماعية في الآونة الاخيرة وما رافقها من تبديلات في البنى والهياكل والمؤسسات الاجتماعية الى جانب تفاعلات وتغيرات في القيم الاجتماعية، وتراجع في القيم الروحية والشعور بالظلم واليأس والاحباط والحقد، كل هذا ادى الى انحراف في السلوكيات التي تميل الى العنف والارهاب من جهة اخرى، وبعبارة اخرى ان غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع العراقي، وانعدام العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من الحقوق السياسية، تبرز الدوافع القومية كأسباب في حدوث العنف والارهاب، خاصة اذا كان المجتمع فسيفساء من القوميات والاديان والطوائف، وسيطرة فئة معينة على زمام السلطة واحتكارها دون اشراك الاطراف الاخرى فيها، وكذلك ان ما تعاني به بعض الشرائح الاجتماعية من اضطهاداً دينياً كالمنع من اقامة شعائرها الدينية، يؤدي كل ذلك الى بروز ظاهرة العنف الذي يتسم بالإرهاب الموجه ضد الطرف الاخر الذي يمارس السلطة، وقد يولد الاحقاد بين الطوائف التي يتكون منها المجتمع العراقي، اذ عملت الانظمة السياسية العراقية على تهميش كافة طوائف العراق، فأنتشر احساس بالغبن والتفرقة الطائفية، فكل طائفة تولد لديها احساس بانها هي التي تم الانتقاص منها في فترة من الفترات، واعطاء دور اكبر لطائفة على حساب طائفة اخرى، ادت الى خلق نوع من التنافر بين المذاهب المتعددة من جهة، وبين القوميات

---

[١] حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص٢٣٥ – ٢٣٦ .

[٢] ينظر: المصدر نفسه، ص١٨٨ و ص٢٣٤ .

[٣] نقلاً عن: امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص٣٠ .

المتنوعة من جهة اخرى، ومن الممكن اعتبار هذا التمايز قد ولد نوع من الاحقاد قد ترجمت الى عداء وبروز ظاهرة الارهاب بين العراقيين[١].

وتعد الطائفية مشكلة بالغة الخطورة، لأنها قسمت المجتمع العراقي وجزأته، فالعراق من بين الدول التي تتميز مجتمعاتها بتنوع الجماعات فيها على الأسس الطائفية والقومية والدينية، وهذا التنوع لم يكن دافعاً قوياً باتجاه تحقيق التقدم والتطور، بل شكل تهديداً للوحدة الوطنية العراقية، فأحدث شرخاً في العلاقات القائمة، سواء ما بين السلطة والمجتمع، أو بين أفراد المجتمع برمته، مما أثر على مسار العملية السياسية في البلاد، ونشوب نزاعات عنيفة بين أفراد المجتمع سواء على المستوى الطائفي او القومي، مما غيب المشاركة والتعاون ضمن مشروع التعايش الحقيقي، وبقيت العلاقات القائمة بينهم هشة، فانعدام التماثل ما بين الدولة والمجتمع ادى الى انعدام الاندماج بينهم، والسبب يعود الى التنشئة السياسية الخاطئة التي مارستها السلطة السياسية ما بعد عام ٢٠٠٣، والتي بنيت على أسس طائفية ودينية وعرقية، متناسية وحدة العراق الوطنية، حيث وجدت الاطراف المكونة للعملية السياسية والديمقراطية في ترسيخها لتلك الانقسامات مصلحة لها، وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ [٢].

وان الطائفية المنتشرة في البنية الاجتماعية والسياسية واستمرارها، قد ادخلت للمجتمع العراقي ثقافة جديدة الا وهي ثقافة العنف والتكفير والتهجير، مما جعلت العراق يعاني من ازمة وصراع طائفي مرير[٣]، فالمجتمع العراقي لا يزال يعاني من انعدام الثقة بين مكوناته، وذلك للسياقات السياسية التاريخية الخاطئة التي اتبعتها الانظمة السياسية العراقية المختلفة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة الى يومنا هذا، فلم تتمكن من خلق هوية اجتماعية وطنية واحدة للشعب العراقي ولا حتى التخفيف من حدة التناقضات والاختلافات المتعددة بين مكوناته، فهذا الفشل او عدم قدرة السلطة السياسية من ايجاد ثقافة مشتركة تستوعب الجميع، قد أسهم في عدم انسجام

---

[١] ينظر في هذا: د. حامد البياتي، الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى المنطقة والعالم، ط١، مؤسسة شهيد المحراب، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ص١١ – ١٥ . وكذلك: د. علي حميد العبيدي، الارهاب وكيفية مواجهته في العراق: دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية، العدد (١)، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ص٢٧٣ – ٢٧٥ .

[٢] مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٥)، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ص١٤٨ – ١٤٩ .

[٣] مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، ط١، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٠ .

افراد المجتمع، هذا بغض النظر عن افتقار السلطة السياسية للشرعية اسهم هو الاخر في عدم وجود عوامل الثقة بين المجتمع والدولة، مما زاد ترسيخ مواطن الخلاف بينهم [١].

فأن ما حصل في العراق ارتداد عكسي في حالات التعايش المجتمعي، بسبب تداخل الهويات الفرعية بالبعد السياسي، بل ان السياسة اخذت في بعض الاحيان تلك الهويات واجهة لتمرير اهدافها، يتزامن هذا التداخل والتوظيف للهويات الفرعية واعاقة التعايش السلمي، واعاقة اي جهد وطني يسعى لرأب الصدع في العراق بتعزيز عوامل التعايش السلمي من خلال التركيز على هوية وطنية جامعة للعراقيين.

المحور الثالث/ آليات ومعالجات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

إن العمل على إقامة تعايش سلمي حقيقي واشاعته بين الفئات المتناحرة داخل المجتمع الواحد، هو عمل شاق ويحتاج، وفي العراق لا زال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته شبه غائب، فلم يجد المجتمع العراقي من يقوم بتشجيع التعايش، واعادة بناءه المدمر نفسياً وماديااث جراء تلك التناحرات بين فئاته، مما تسبب في حالة من عدم الاستقرار المجتمعي لتقود الى تلك الظاهرة المؤلمة التي عاشها ولا يزال يعيشها المجتمع العراقي.

وينطلق التعايش السلمي في العراق من عدة أسس، اهمها: [٢]

الاساس الاول/ الاساس الديني، إذ يعد التعايش بين الاديان تعايش بين الثقافات والحضارات في مختلف انحاء العالم، إذا بنى على اساس سليم يدفع بالتعايش بين الاديان نحو الاتجاه الصحيح من اجل الخير والفضيلة وما فيه مصلحة الانسان في كل الاحوال، إذ يطلق مفهوم التعايش الديني بين الاديان على مبدأ الاعتراف بحقوق وحرية الاخر في اعتقاد ما يعتقد بأنه حق.

---

[١] نقلاً عن: د. منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ص٣٤٧ – ٣٤٨ .

[٢] د. خالد عبد الاله عبد الستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد (٢ و ٣) ، ٢٠١٦، ص ص٣٢٠ – ٣٢٣ . وكذلك ينظر: مجاهد بن حامد الرفاعي، سياسة الحوار بين اتباع الاديان والثقافات، دار وئام، الرياض، ٢٠١٥، ص٧٠ . وفوزي فاضل الزفزاف، التعايش السلمي الايجابي البناء في مجتمع متعدد، مجلة التواصل، جامعة ياجي مختار، الجزائر، العدد (١٧)، ٢٠٠٨، ص ص٦٧ – ٦٩ . وناصر حسين الاسدي، ثقافة التعايش الطريق الى التقدم والحياة السعيدة، مؤسسة الفكر الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٥ .

الاساس الثاني/ الاساس الاجتماعي، من منطلق اهمية الحوار في تحقيق التعايش الايجابي البناء المطلوب فأنه ينبغي ان تتضافر الجهود من اجل ترسيخ التعايش الاجتماعي معه لتحقيق الثمرة المرجوة، فالتعايش الاجتماعي يحد من تطرف الصراعات العرقية ويكسر من شوكة التعصب القبلي ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة وينمي الشعور بالأخوة الانسانية ويقضي على الحقد والضغينة ويشيع المحبة والتعاون بين الناس ويقوي العلاقات بين الافراد.

الاساس الثالث/ الاساس الاقتصادي، ان المجالات والعلاقات المبنية مع الاخر على وفق الجانب الاقتصادي، إذ يمكن عن طريق ربط علاقة مع الاخر من اجل التعاون في رفع مستوى الفقراء وخلق فرص عمل لشعوب المجتمعات الفقيرة والتقدم بها في ميادين العمل والانتاج، وان الاصلاح الاقتصادي بين الشعوب يعد ضرورة حتمية وعامل مهم لاستقرار التعايش بين الشعوب وتحقيق السلم العالمي، ولذلك فان التعايش الاقتصادي سيظل مستمراً بين الامم والشعوب.

الاساس الرابع/ الاساس الثقافي، ان للثقافة دوراً في تفعيل التعايش السلمي بين الاخرين، وذلك لما تحمله من معان سامية تميزها عن غيرها، فخصائصها تكمن في انها ظاهرة انسانية اي انها تأصيل بين الانسان، لأنها تعبير عن انسانيته، كما انها وسيلته المثلى في الالتقاء مع الاخرين وهي تعد بانها انجاز كمي مستمر تاريخياً بقدر ما تضيف ن الجديد فتحافظ على التراث السابق وتجدد قيمته الروحية والفكرية والمعنوية. إذ تتطلب المجتمعات متعددة الثقافات سياسة الاعتراف بالأخر، اذ تندمج هوية اي مواطن مع الهوية الجماعية وان تستقر في منظومة من الاعتراف المتبادل يفسر اعتماد وجود الفرد على مجتمعات ذات تقاليد مشتركة وبناء هوية والسبب وراء ذلك يكمن في عدم امكانية ضمان التكامل للمواطن الشرعي دون حقوق ثقافية متكافئة في المجتمعات متعددة الثقافات)).

ولإنجاح عملية التعايش السلمي وفقاً للأسس الاربعة، يقتضي العمل على تفعيل ركنين اساسيين هما: ثقافة الحوار، والتسامح. فالحوار يعد ضرورة مهمة لإرساء التعايش السلمي والذي يحقق بدوره السلم الاهلي، لكون الحوار يستند على حوار مع الافراد والجماعات والنخب، او مع الكل. ولا يكتب للحوار النجاح ما لم يكن شاملاً ومتنوع الاتجاهات بمعنى انه يجري على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعرقي والديني والقومي، واحياناً تتسع اتجاهاته افقياً ليضم المؤسسات بمستوييها الرسمي وغير الرسمي، وهذا لن يتم دون ارساء الركيزة الثانية التسامح والذي يقصد به الاعتراف الرسمي والجوهري بحقوق الاخرين الاجتماعية

والسياسية والثقافية، وهذا لن يتأتى الا في حالة التسليم التام بالحقوق الانسانية المتساوية للجميع بغض النظر عن انتمائهم لمعتقدات وسلوكيات واخلاق متباينة، بل وحتى لعقائد دينية مختلفة[١].

وعليه يجب ترسيخ مبادئ وسياسات أساسية من شأنها تعزيز التعايش السلمي في العراق، ومنها: [٢]

١. حسم مسألة الهوية الوطنية العراقية مع الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات السكانية، وعلى اسس ديمقراطية جامعة لكل العراقيين من خلال بحثها بالنقاط المشتركة التي يمكن توظيفها بما يخدم هوية العراق وامكانية التعايش فيه بعد الازمات التي تعرض لها.
٢. الغاء نظام المحاصصة الطائفية التي تثير النزاعات، والسعي لبناء دولة وطنية ديمقراطية، وهذا ما اكدته التجربة المعاصرة للعديد من الجول غير المتطورة والمتعددة الاديان والمذاهب والاثنيات، حيث ادى البحث عن اشكال اخرى غير الدولة المدنية العلمانية الى تفتيت الوحدة السياسية للدولة، وخلق حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتنامي ظاهرة العنف في المجتمع.
٣. وضع ضوابط للأطر العامة لخطب ائمة الجوامع وعلماء الدين، لإشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المجتمع، وطبع الكتيبات والكراسات التي تحث على مناهج التعايش بما يضمن ابتعادها عن تكريس النزعات الطائفية والعرقية، التي قد تؤدي بالنتيجة الى التخندق ثم الاقتتال الطائفي، على ان يتم ذلك من خلال برنامج رقابي رسمي وشعبي، يترتب على اثره اجراءات قانونية صارمة بحق المخالفين أيا كان انتماؤهم.
٤. منح زعماء العشائر والقبائل وشيوخها دوراً حقيقياً في عملية راب الصدع في المجتمع العراقي، وابعاد شبح الحرب الاهلية والطائفية عنه، وذلك لكون المجتمع العراقي مجتمعاً قبلياً وعشائرياً، وهذه العشائر متصاهرة فيما بينها وان الاختلاف المذهبي ناشئ بسبب المكان.

---

[١] د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، السلم الوطني/ المدني: دراسة اجتماعية سياسية، مجلة عالم الحكمة، العدد (٣٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص٧٣ – ٧٤ .

[٢] حمزة حامد مطلك، التنوع والتعايش السلمي، النشرة الالكترونية لمركز انماء للبحوث والدراسات، العدد (٧)، تموز ٢٠١٣، ص١. وكذلك ينظر: محمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص ص١٤٢ – ١٤٧ . ود. فاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣١ و ٣٢)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص ص٩٧ – ٩٨ . ود. منى حمدي حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٤٨ – ٣٤٩ .

٥. تعزيز مبدأ المواطنة وتفعيله من خلال الاتفاق فيما بين الكتل المشاركة في العملية السياسية، وقيامها بدور المشجع على التقارب والتسامح والاختلاط، لإعادة الثقة للمواطن بأنه جزء فاعل ضمن الحركة العامة للمجتمع، والعمل الجاد من قبل الجولة لمحو اثار الماضي السلبية التي زرعتها الانظمة الشمولية في عقل المواطن ونفسه من الشعور بالظلم والغبن والتعسف، نتيجة عدم اعتماد تلك الانظمة على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص عند المنح للوظائف والمناصب العامة في الحكومة، مما زاد الفجوة بين المواطن والوطن.

٦. العمل على تنمية الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة تشعر كل جماعة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها، بأنها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاجتماعية الاخرى.

٧. لابد من وجود جهة سياسية تسعى الى توجيه عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي، وهذه الجهة هي البرلمان وبالتعاون مع مجلسي الرئاسة والوزراء، من اجل وضع خطط ملائمة، والاتصال بذوي الخبرة في مجال السلام، وفتح دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المطلوبة، والسعي لخلق واقع مفعم بالاتصالات مع كافة مكونات المجتمع العراقي، بالشكل الذي يضمن عدم خروج سياسة العمل هذه عن الخط المرسوم لها باتجاه تجذير التعايش السلمي الحقيقي في العراق.

٨. تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل المجتمع والنظام بما يؤدي الى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي – سياسي واحد، بمعنى يكون ولاء اعضاء هذه الجماعة جميعاً للدولة، او للكل الذي ينتمون اليه على حساب الولاء للجزء، بعبارة اخرى ان يتقدم ولائهم للوطن الواحد على حساب اي ولاء محلي.

٩. العمل على تجفيف منابع الارهاب والتعامل الجاد في طريق المساواة والعدالة واشاعة ثقافة التسامح والتعايش السلمي وقبول الاخر واحترام آراء الطوائف والمذاهب وشعائرهم الدينية والاجتماعية والمحافظة على مقدساتهم الدينية والعقائدية واحترام توجهاتهم السياسية والحزبية.

١٠. التخلص من منهج الديمقراطية التوافقية وتطبيق نظام ديمقراطي أنسب لحل كل المعضلات التي يمر بها البلد وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط وفصل السلطات ومنح هيبة مناسبة واستقلالية حقيقية للقضاء والتركيز على حياديته في تنفيذ القوانين وجعل القوات الامنية بكل تشكيلاتها بودقة لانصهار ابناء الوطن دون تمايز او محسوبية والابتعاد عن تجييرها لمكون دون آخر وزرع ثقافة حب الوطن والدفاع عنه في نفوس منتسبي هذه الاجهزة.

١١. التركيز على مسألة الحوار المتمدن في حل كل المشكلات التي تحدث في الساحة السياسية والاجتماعية وعدم تصديرها للمجتمع واحترام الآراء والمعتقدات المختلفة وعدم المساس بالمشاعر التي تؤجج الشارع الوطني وخضوع افراد المجتمع تحت طائلة الدستور والقوانين الوطنية وتطبيقها في كل مؤسسات ودوائر الدولة الحكومية وغير الحكومية ومع الحفاظ على هيبة السلطات الثلاث واحترامها.

١٢. ضرورة جعل السلاح بيد الدولة والقوات الامنية بالذات الدفاع والداخلية ومحاولة النهوض بالمجتمع نحو المدنية المتحضرة والابتعاد عن كل مظاهر التسلح والتخندق لمواجهة الاخرين وجعل القانون ومن خلال آلياته المتعددة هو الفيصل في كل المشكلات التي يتعرض لها البلد والارتقاء والسعي الى تنشئة جيل يؤمن بوطن يشجع على التفاهم والمحبة والتسامح والتعايش السلمي وينبذ كل انواع التطرف والتمذهب والابتعاد عن كل مظاهر التسلح الفوضوية.

١٣. تفعيل دور الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة من خلال دمجها بالمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقوم بها مؤسسات الدولة وحث المفكرين والمتخصصين بالشأن السياسي على اشاعة روح التسامح الديني والاجتماعي وزرع بذور التعايش السلمي.

١٤. التأكيد على احترام حقوق المواطن والمساواة بين الجميع امام القانون، ونشر ثقافة التسامح والسلام والمصالحة الوطنية، وعلى كافة الصعد السياسية والفكرية والمجتمعية، ونشر ثقافة التسامح وترسيخ قيم الديمقراطية وفقاً لخصوصية العراق.

١٥. تعزيز دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، التي تؤدي دور الوسيط بين السلطة وبين المجتمع، لتعزيز اواصر التعايش السلمي والتي من شأنها الاسهام بأعلاء الاحساس بأهمية التعايش السلمي محل لمشكلات البيئة الداخلية للعراق.

١٦. احتواء خطر الطائفية السياسية، التي تعمل على تفتيت الهوية الوطنية العراقية وتفكيك اواصر التعايش السلمي.

١٧. تعزيز وسائل التعاون والتكافل السياسي والاجتماعي وتهيئة شروطهما وقيام مؤسساتهما وقبول اجراءاتها.

الخاتمة

إن السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق تشير الى حالة العيش المشترك التي تجمع بين مكونات المجتمع العراقي المختلفة عرقياً ودينياً ومذهبياً وفكرياً عن بعضها البعض، مع ضرورة احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة او الجماعات الاخرى، وضرورة العمل على حل خلافاتها بصورة سلمية، وعلى هذا الاساس يستند التعايش السلمي على وعي النخبة السياسية وافراد المجتمع العراقي، بأن لها هويات دينية وعرقية وفكرية مختلفة، والاقرار بأن هذا الاختلاف في الهويات لا ينبغي ان يقود الى صراعات عنيفة او دموية بين حاملي هذه الهويات افراداً كانوا ام جماعات.

وتوصل البحث الى عدة استنتاجات، اهمها:

١. تعد المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية اكثر حاجة الى التعايش السلمي لما يحققه لها من مزايا ومنافع تنعكس ايجاباً على عموم المجتمع.
٢. ان السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق هي سياسات ناجحة من حيث رسمها، الا انها عند التطبيق تنحرف عن تحقيق اهدافها المرسومة.
٣. تواجه نجاح السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق مجموعة معوقات متعاضدة ومتشابكة معاً، تعمل على عدم تحقيق السلم المجتمعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي حفاظاً على سيطرتها وتحقيقاً لمصالحها.
٤. ضرورة اعتماد أسس وآليات صحيحة ملائمة ومنسجمة مع واقع المجتمع، لضمان نجاح تحقيق التعايش السلمي في سبيل انجاز السلم الاجتماعي.
٥. التأكيد على نبذ ومحاربة الارهاب عبر الاجماع الوطني من قبل كافة مكونات المجتمع.
٦. ضرورة تبني مؤسسات الدولة برنامج عمل لاستثمار الكفاءات الوطنية بعيداً عن المحاصصة الطائفية لضمان الولاء الوطني بهدف زيادة كفاءة اداء المؤسسات الحكومية.
٧. الارتقاء بوعي مكونات المجتمع العراقي، عبر القنوات والوسائل المتعددة، وذلك عبر توعيتها بالأساليب الصحيحة للتنشئة الاجتماعية – السياسية، بما يجعلها اكثر وعياً ونضجاً واستيعاباً لمتغيرات الواقع الاجتماعي.

المصادر

١) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من اجل التعايش، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨.

٢) ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم الى الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ – ٣ تشرين الاول ٢٠٠٩ .

٣) امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.

٤) حامد البياتي، الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى المنطقة والعالم، ط١، مؤسسة شهيد المحراب، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥.

٥) حسقيل قوجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، الحوار المتمدن، العدد (١٦١٢)، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦، الانترنيت: www.ahewar.org

٦) حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٧) حمزة حامد مطلك، التنوع والتعايش السلمي، النشرة الالكترونية لمركز انماء للبحوث والدراسات، العدد (٧)، تموز ٢٠١٣.

٨) خالد عبد الاله عبد الستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد (٢ و ٣) ، ٢٠١٦.

٩) طه حميد حسن العنبكي، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر جامعة جمجمال / السليمانية، ٢٠١١.

١٠)عبد الرزاق الحسيني، التنوع الديني والقومي في العراق، أوراق ديمقراطية، العدد (٢)، حزيران ٢٠٠٥.

١١)عبد السلام ابراهيم بغدادي، السلم الوطني/ المدني: دراسة اجتماعية سياسية، مجلة عالم الحكمة، العدد (٣٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.

١٢)علي حميد العبيدي، الارهاب وكيفية مواجهته في العراق: دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية، العدد (١)، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

١٣)فاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣١ و ٣٢)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦.

١٤)فرانسوا شاتليه، ايديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة: جوزيف عبد الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.

١٥)فوزي فاضل الزفزاف، التعايش السلمي الايجابي البناء في مجتمع متعدد، مجلة التواصل، السنة الخامسة، العدد (١٧)، جامعة باجي مختار، الجزائر، ٢٠٠٨.

١٦)كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط١، دار التنوير، بيروت/ لبنان، ٢٠١١.

١٧)مجاهد بن حامد الرفاعي، سياسة الحوار بين اتباع الاديان والثقافات، دار وئام، الرياض، ٢٠١٥.

١٨)مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

١٩)مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، ط١، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٠)محمد عبد الجبار شبوط، خطوات في بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (١)، مركز وطن للدراسات، بغداد، شباط ٢٠٠٧.
٢١)محمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣.
٢٢)منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
٢٣)مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٥)، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
٢٤)ناصر حسين الاسدي، ثقافة التعايش الطريق الى التقدم والحياة السعيدة، مؤسسة الفكر الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤.
٢٥)وليد سالم محمد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، بحث مشارك في ندوة: سبل تعزيز التعايش السلمي والثقافة الوطنية في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣.